اليمن تشارك بفاعلية في الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية العربية بدمشق

■ ،،صنعاء / سبأ

شاركت الجمهورية اليمنية في الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية العربية التي اختتمت أعمالها أمس في دمشق.

وأوضح وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال نعمان طاهر الصهيبي لوكالة الأنباء اليمنية سبأ لدى عودته أمس إلى صنعاء بعد مشاركته في الاجتماعات، أن اليمن شارك بفاعلية في الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية العربية.

وأشار إلى أن القرارات والتوصيات التي خرجت بها الاجتماعات السنوية متميزة ومثمرة وستسهم في تعزيز وتطوير عجلة التنمية في العالم العربي مستقبلا.

ولفت إلى أن وزراء المالية العرب اتفقوا على أهمية الانفاق في مجالات خلق المزيد من فرص العمل والتشغيل والحد من مشاكل البطالة باعتبارها التحدي الذي تواجهه الدول العربية في المرحلة القادمة.

وبين وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال أن الاجتماعات ناقشت المواضيع والقضايا المالية العربية وتداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على عملية التنمية في الوطن العربي إضافة إلى تبادل الخبرات والتعاون والتنسيق فيما بين القطاعات المالية العربية.

٢,١٣٢ مليار ريال إيرادات مؤسسة التأمينات بعدن

■ ،،عدن / سبأ

بلغ إجمالي إيرادات المؤسسة العامة للتأمينات والمعاشات بعدن من القطاعين العام والمختلط خلال العام الماضي ٢٠١٠م مليارين و١٣٢مليوناً و٣٠ألف ريال، فيما بلغ عدد المؤمن عليهم ٢١ألفاً و٤٩٦ شخصاً.

وذكر مدير عام فرع المؤسسة العامة للتأمينات والمعاشات بعدن عزيز سالم بن بريك لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن إيرادات القطاع الإداري للدولة بلغت ٢٦١مليوناً ٨٢٦ ألفاً و١٨٧ ريالا تشمل ١١٣ مؤسسة إدارية للدولة تضم أكثر من ٣٠ ألفاً و٢٣٠ موظفا فيما بلغت أقساط التقاعد ٢٠١مليون و٥٩٧ ألفاً ٥٨٩ ريالا.

وأوضح أن إجمالي عدد المتقاعدين في محافظة عدن خلال الفترة من يناير وحتى ديسمبر ٢٠١٠م، قد بلغ ٣٢ ألفاً و٧٠٨ متقاعدين بينهم٢٢ألفاً و٧٥٠ من الأحياء و٩ آلاف و٩٥٨ متقاعداً من المتوفين فيما بلغ إجمالي قيمة المعاشات الشهرية خلال تلك الفترة ١٢مليارا و٦٦٧ مليوناً و٧٤٧ ريالا، مشيرا إلى أن إجمالي قيمة المعاشات لفئة الأحياء خلال تلك الفترة قد بلغ ٧٦٧مليوناً و٤٨٢ألفاً و٧٤٥ ريالا فيما بلغ إجمالي المعاشات المصروفة للمتوفين ٢٦٣مليوناً و٨١ألفاً و٨١٥ ريالا.

تدريب ٦٠٨ من كوادر المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي

■ صنعاء/سبأ

نفذت وحدة تنمية الموارد البشرية في قطاع المياه والصرف الصحي بالمناطق الحضرية خلال العام الماضي ٢٠١٠م أكثر من ٢٦ برنامجا تدريبيا استفاد منها ٦٠٨ متدربين من كوادر المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي في أمانة العاصمة وعموم المحافظات.

وأوضح مدير الوحدة المهندس ياسين المقطري لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/أن البرامج التدريبية المنفذة شملت عدداً من المواضيع أهمها المفاهيم الأساسية في الإدارة ومعالجة مياه الصرف الصحي وإدارة ومحاسبة المشتريات والموارد البشرية وأساسيات إنتاج المياه.

وأضاف أن البرامج تناولت أيضاً أساسيات إنتاج المياه وصيانة المعدات وإدارة شئون الموظفين والصيانة والسلامة المهنية وقراءة العدادات والمحاسبة التجارية وعلاقات المشتركين وتشغيل وصيانة الآبار والمضخات ومحاسبة التكاليف ونظم تجميع مياه الصرف الصحي وتخطيط الموازنات والرقابة عليها.

وأشار إلى أن الوحدة التي تم بناؤها وتجهيزها من قبل المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي وتشرف عليها حاليا وزارة المياه والبيئة بدعم من مؤسسة التعاون الفني الالماني /جي تي زد/ تعتزم خلال العام الجاري ٢٠١١م تنفيذ ٣٠ برنامجا تدريبيا لتطوير الموارد البشرية في قطاع المياه والصرف والصحي.

ونوه المقطري إلى أنه توجد توجهات مستقبلية لتحويل الوحدة إلى مركز متخصص يقدم خدمات تسهم في سد النقص في الموارد البشرية المؤهلة القادرة على إدارة الموارد المائية بكفاءة.

لافتا إلى أن المركز سيعمل كمؤسسة مستقلة تقدم خدمات شاملة في مجال تطوير الموارد البشرية حسب المتطلبات والاحتياجات تحت اشراف مجلس إدارة مكون من ممثلين عن وزارة المياه والبيئة والمؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي ومرافق المياه والصرف الصحي وغيرها من الجهات ذات العلاقة.

قريباً .. هيئة الرقابة على المناقصات تدشن مشروع معلومات المشتريات الحكومية

■ ،،صنعاء /سبأ

استكملت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات الإجراءات الأولية لبدء تنفيذ مشروع نظام معلومات إدارة المشتريات الحكومية الذي ستنفذه الشركة الأردنية انتراكوم بكلفة مليونين و٣٠٥ آلاف دولار بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ويهدف المشروع الذي سيبدأ العمل فيه خلال ابريل الحالي إلى إصلاح نظام المشتريات والمناقصات في اليمن عبر استخدام تقنية المعلومات المعمول بها عالميا في إدارة أعمال المشتريات والمناقصات وبما يسهم في تنظيم الرقابة الموحدة على الدورة الكاملة للمناقصات وتعزيز توجهات الحكومة في مكافحة الفساد في مجال المناقصات والمزايدات.

وأوضح مدير المشروع المهندس توفيق جابر لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن الشركة الأردنية ستقدم الدعم الفني لإنشاء النظام الذي سيتم تطبيقة على مختلف الجهات المعنية والخاص بتطبيق قانون التسيير لمشروع نظام معلومات إدارة المشتريات.

وقال المهندس جابر: تم التنسيق مع الجهات التي سيشملها نظام المعلومات خلال المرحلة الأولى لتوفير فريق عمل يتولى أعمال تحليل النظام مع الشركة المنفذة في مقر المشروع وتهيئة تلك الجهات لتطبيق النظام فضلا عن تنفيذ عروض توضيحية لعدد من الجهات للتعريف بأهداف ومكونات المشروع ومتطلبات تنفيذه من قبل تلك الجهات.

وأشار مدير المشروع إلى انه جرى تركيب برمجيات النظام أوراكل بالتنسيق مع الشركة المنفذة بشكل مبدئي على التجهيزات المتاحة للتعرف على خصائصها والتدرب عليها ، وكذا توفير عدد من الأجهزة اللازمة لتهيئة بيئة العمل بالمشروع فضلا عن تجهيز وتشغيل الشبكة الداخلية للهيئة والتي تشمل ١٢٠ نقطة إضافة إلى إنشاء قاعة للتدريب خلال المراحل المقبلة.

وبين أن لجنة تسيير المشروع استكملت المواصفات الفنية للتجهيزات المطلوبة لتشغيل النظام والتي سيتم تمويلها من المنحة المقدمة للهيئة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن الموافقة على توظيف عدد من المبرمجين ومطوري نظام المعلومات على أن تخضع إجراءات التوظيف للإعلان ومبادئ الشفافية والمنافسة.

ولفت إلى أن الهيئة اتفقت مع الشركة الاستشارية كراون ايجنتز لتنفيذ مهام محددة تضمن الاشراف الجيد على تنفيذ المشروع وذلك بموجب العقد الموقع معها بكلفة ٣٠٠ ألف دولار.

وقال: إنه تم تعميم الموقع الالكتروني الخاص بنشر بيانات مناقصات الجهات الحكومية كواجهة موحدة وضمن تنسيق مع موقع الحكومة الالكترونية إضافة إلى تطوير عدد من النماذج في الموقع وتجهيز مسميات الحقول باللغة الانجليزية، فضلا عن تطبيق الموقع في الشبكة الداخلية استعدادا لمرحلة استضافته على مزود محلي ضمن تجهيزات نظام المعلومات.

وأضاف: إن إدارة المشروع أعدت المواصفات الفنية لتطوير استضافة الموقع وتم مراسلة عدد من الشركات المتخصصة في هذا المجال لتقديم عروضها، إضافة إلى استكمال المواصفات الخاصة بتوسيع الجهات المشمولة في نظام المعلومات خلال المرحلتين الثانية والثالثة.

رأي اقتصادي

الأهمية الاقتصادية للصناديق الاستثمارية

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ ،،على الرغم من أن الهندسة المالية تشكل العصب الأساسي والرئيسي لعمليات تطوير المنتجات وصياغة وتطوير الصناديق الاستثمارية التي تهدف إلى تحقيق أفضل عائد ممكن بالنسبة لمستوى مخاطر محددة وباعتبار مفهوم الصناديق المضمونة بمثابة تقدم مهم يتم تحقيقه في هيكلة الصناديق الاستثمارية وتلعب المعاملات المستقبلية المدارة دوراً رئيسياً في الاقتراض التي تنطوي عليها العقود المستقبلية باستخدام رأس المال المستثمر بطريقة مبتكرة لتوفير مستوى من الأمن للمستثمرين من دون التأثير على قدرات الأداء وتستفيد صناديق الاستثمار المضمونة من كون المستثمرين في أسواق المعاملات يحتاجون إلى إيداع جزء صغير من رأس المال من أجل اتخاذ المراكز والتعامل بالشكل المطلوب مع الأصول يتم المضاربة فيها كما أن المتاجرة بالجزء اليسير من رأس المال يتيح إمكانية الاقتراض للمعاملات المستقبلية ما يعني أنه من الممكن مقابل مبالغ محدودة التعامل في قدر كبير من الأصول.

بالإضافة إلى أن صناديق الاستثمار تعتمد على الهيكل الأصلي لصناديق الاستثمار كركيزة أساسية والتسهيلات الائتمانية من المصارف لإتاحة المزيد من المرونة في إنشاء الصناديق الاستثمارية وهذه التسهيلات الائتمانية تمكنها من تصميم منتجات استثمارية أكثر تطورا وأكثر جاذبية وتسهم هذه التسهيلات الائتمانية في زيادة رأس المال المتوفر للمتاجرة وتمكن الصناديق الاستثمارية من الاستثمار في محافظ متعددة الاستراتيجيات وفي مجموعة من الاستراتيجيات الاستثمارية البديلة المكملة وبتعزيزها المتنوع واعتماد أساليب استثمارية ذات علاقات تبادلية تزيد قدرة الصناديق الاستثمارية على الحد من مستوى التذبذبات المرتبطة بعوائدها المستهدفة.

وخلاصة لما تقدم أجد أن الفائدة الأساسية الناتجة عن الالتزام بالهندسة المالية تمكن المستثمرين في المنتجات من الاستفادة من سلسلة الاستراتيجيات الاستثمارية لصناديق الاستثمار المضمونة من ديون مواجهة الزيادة المصاحبة في المخاطر التي تنطوي عليها هذه الاستثمارات البديلة وتحقيق العوائد المجزية لاستثماراتهم والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التنموية وتحسين ثبات وديمومة العوائد بإدارة المخاطر وبالهندسة المالية.

بتكلفة إجمالية مليار ونصف المليار:

شركة التبغ تنفذ منتجع كمران السياحي

■ كمران/سبأ

بلغت نسبة الإنجاز بمشروع منتجع كمران السياحي الذي تنفذه شركة التبغ والكبريت الوطنية بجزيرة كمران نحو ٣٠٪.

وأوضح رئيس مجلس إدارة شركة التبغ والكبريت الوطنية توفيق صالح لـ/سبأ/ أن المشروع البالغة تكلفته حوالي مليار ونصف المليار ريال، بتمويل من الشركة يأتي في إطار الأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياحية والرياضية التي تنفذها الشركة ويستوعب أكثر من ٥٠٠عامل من العمالة المحلية.

مبينا أن المشروع الذي بدأ العمل فيه منذ نهاية العام المنصرم يتكون من مجموعة منشآت ومباني سياحية تقام على مساحة إجمالية تقدر بأكثر من ألف متر مربع.

وتشتمل على٤٣ شاليهاً سياحي متعددة الاحجام وتتفاوت ما بين ٢-٤غرف بملحقاتها ونادي رياضي صحي ومسابح لممارسة كافة الأنشطة والهوايات الرياضية ومطاعم سياحية وسوبر ماركت ومحطة تزويد الوقود، ومركز صحي وسكن للاطباء ومحطة تحلية مياه الشرب وخزانات مياه علوية وسفلية، إضافة إلى مكاتب إدارية وملحقات خدمية مختلفة وسكن للعاملين ومغسلة ملابس وحدائق ومتنفسات ومساحات خضراء وجمالية ومواقف سيارات، علاوة عن جملة مشاريع خدمية أساسية كشبكات مياه وكهرباء واتصالات وطرق وغيرها من المشاريع الأخرى وبما يجعل من الجزيرة مقصدا سياحيا لكافة الزوار المحليين والأجانب.

وأشار إلى أن المشروع يهدف إلى انعاش حركة السياحية في جزيرة كمران واستثمار المقومات السياحية الكبيرة التي تمتلكها الجزيرة وفي مقدمتها موقعها السياحي والاستراتيجي المتميز ومكانتها التاريخية وتفردها بشواطئ جميلة وخلابة تستهوي الزوار والسياح المحليين والأجانب، وكذا احتوائها على مناطق واسعة آمنة للسباحة ومناسبة لجميع الفئات العمرية واماكن عديدة تتمتع بصفاء ونقاوة مياهه الطبيعية ما يجعل منها بيئة مناسبة لممارسة هواية الغوص٠فضلا عن احتوائها على العديد من الشعب المرجانية والاحياء البحرية النادرة وغيرها من المقومات السياحية التي تميز الجزيرة عن غيرها من الجزر.

ونوه توفيق بحرص الشركة على تأهيل الجزيرة سياحيا عبر عقد دورات تأهيل وتدريب لابنائها في مجال اللغات الأجنبية والترويج السياحي والعمل على رفع كفاءاتهم وقدراتهم المهنية واكسابهم خبرات ومهارات العمل السياحي وفق الأسس والمعايير التي يتطلبها السوق السياحي، وبما يعود بالفائدة على الجزيرة وابنائها.

يشار إلى أن جزيرة كمران الواقعة في البحر الأحمر على بعد حوالي ٦كيلومترات من مدينة الصليف وعلى بعد ميل بحري من شمال راس عيسى ميناء تصدير النفط بمحافظة الحديدة، تتمتع بمناطق ساحرة ومحمية طبيعية محاطة بشاطئ جميل على امتداد الجزيرة بجوها النقي ونسمات البحر المنعشة، وتتنوع مناطق الجذب السياحي في الجزيرة باشجار المنجروف الرائعة المستلقية بزهو إلى جوار الاعشاب البحرية، وقنافذ البحر والشعاب المرجانية، ووجود الابل والغزلان وبعض الحيوانات البرية الاليفة والطيور النادرة وطيور الجراجيح المهاجرة التي تصل إلى الجزيرة في فصل الربيع قادمة من السويد وايطاليا وموسكو، فضلا عن عذوبة طقسها الجميل الملائم للسكن والسياحة وممارسة الأنشطة السياحية كالغوص وصيد الاسماك وممارسة الرياضة المائية طوال العام.

٨,٢٤٤ مليار ريال قيمة الصادرات الوطنية من الحديدة

■ ،،الحديدة/سبأ

بلغت قيمة الصادرات المسجلة لدى غرفة تجارة وصناعة الحديدة خلال الربع الأول من العام الجاري ٨ مليارات و٢٤٤ مليونا و٢٦٦ ألفا و٨٨٩ ريالا.

وأوضح مدير عام الغرفة بالمحافظة محمد الحطامي لوكالة الأنباء اليمنية سبأ أن إجمالي الصادرات المسجلة لدى الغرفة التجارية لنفس الفترة بلغ ٦٨ ألفا و٤٠٢ طن و٥٧ كيلوجراماً.

مشيرا إلى أن الصادرات الزراعية جاءت في المرتبة الأولى بكمية ٤٠ ألفا و٥٠٧ أطنان و٦١ كيلو جرام بقيمة مليار و٩٨١ مليونا و٥٥٨ ألفا و٥٤ ريالاً تلتها الصادرات السمكية بكمية ٨ آلاف و٩٥٤طنا و٤١كيلوجراماً بقيمة ٤ مليارات و٢٢ مليونا و٥٩٦ ألفا و٦٣ ريالاً، فيما سجلت الصادرات الحيوانية اقل نسبة حيث بلغت كميتها ٤٣٣ طنا و٨٨ كيلو جراما بقيمة ٦٨٩مليونا و٧٧٤ألفاً و٥١ ريالاً .

بقمة ١٤٥ مليون ريال

تمويل مشاريع صغيرة بعدن والحديدة

■ ،،عدن / سبأ

مول فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بعدن خلال الربع الأول من العام الجاري ٥٩ مشروعا صغيرا مدرا للدخل بتكلفة ٤٥ مليوناً و٥٣٥ ألف ريال.

وأوضح مدير فرع الصندوق بعدن عدنان علي محمد حفيظ لوكالة الأنباء اليمنية "سبأ" أن المشاريع الممولة التي توزعت في مختلف الأنشطة الاقتصادية وفرت ٣٥٤ فرصة عمل.

وأشار إلى أن فرع الصندوق يدرس حاليا عدد من طلبات الإقراض تقدم بها عدد من المواطنين من محافظات عدن وأبين ولحج والضالع لفتح مشاريع صغيرة مدرة للدخل وسيقوم بمنحهم قروض مطلع الأسبوع القادم.

إلى ذلك منح فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بالحديدة خلال الثلاثة الأشهر الأولى من العام الجاري ١١٧ قرضا بقيمة ١٠٩ ملايين و٨٨٥ ألف ريال.

وأوضح مدير عام فرع الصندوق بالمحافظة عبده علي أحمد عيسي لوكالة الأنباء اليمنية "سبأ" أن هذه المشاريع أسهمت في خلق فرص عمل جديدة لعدد ٢١٩ مشتغلا من الرجال والنساء مشيرا إلى القروض توزعت على العديد من المشاريع مثل مراكز الكمبيوتر والاتصالات ومحلات بيع الملابس والصيدليات ومعامل الحياكة ومحلات مواد البناء والأدوات الكهربائية والاستوديوهات إضافة إلى محطات البنزول.

خلال شهر مارس الماضي

٥٠٠,٤ ألف طن من الكميات الواصلة من السلع الغذائية الأساسية إلى ميناءي عدن والحديدة

■ ،،كتب / منصور شايع

بلغ إجمالي الكميات الواصلة من السلع الغذائية الأساسية إلى ميناءي عدن والحديدة خلال شهر مارس الماضي ٥٠٠ ألف و٤٢٧ طنا و٥ آلاف و٥٣٦ كرتونا من مادة الحليب .

وأشارت بيانات إحصائية صادرة عن وزارة الصناعة والتجارة حصلت عليها الثورة " أن مادة القمح تصدرت بقية المواد الغذائية المستوردة عبر ميناءي عدن والحديدة في مارس وذلك بكمية تجاوزت ٣٩٠ ألفا و ١١٣ طنا تلتها مادة السكر بكمية وصلت إلى نحو ١٧ ألفا و٤٨٦ طنا . وبلغ الأرز حوالي ٨ آلاف و٦٩٧ طنا ، فيما سجلت كمية الزيوت نحو ١٢ ألفا و٥٦٠ طنا . وبلغت كمية الحديد المستورد خلال نفس الفترة حوالي ٧١ ألفا و٥٧٢ طنا .

وبحسب البيانات فإن كمية القمح والدقيق المرحلة إلى أمانة العاصمة والمحافظات الأخرى من مطاحن وصوامع الغلال في محافظتي الحديدة وعدن خلال مارس الماضي حوالي ١٢٠ ألفا و٦٣٤ طنا ، منها ٦٨ ألفا و٤٢٠ طنا القمح المرحل من الصوامع فيما بلغت كمية الدقيق المرحلة من المطاحن حوالي ٥٢ ألفا و٢١٤ طنا.

ولفتت المعلومات أن الكميات المرحلة من مادة الغاز البترولي المسال لأغراض الطبخ من مصفاتي صافر ، عدن إلى محطات التعبئة العاملة في نطاق أمانة العاصمة والمحافظات خلال شهر مارس ٢٠١١م بلغت ٣٥ألفا و٩٠٣ أطنان بنقص١١ ألفا و٧٠٧ أطنان عن شهر فبراير السابق .

تخصيص ٧,٠٥٠ مليار ريال للبرنامج الاستثماري لوادي حضرموت

■ ،،سيئون / الثورة / أحمد سعيد بزعل

بلغت التوظيفات الاستثمارية والرأسمالية في البرنامج الاستثماري للعام المالي ٢٠١١م لمديريات وادي حضرموت والصحراء للسلطة المركزية والمحلية (سبعة مليارات وخمسين مليونا ومائة وأربعة وعشرين ألف ريال) موزعة على فروع قطاعات النشاط الاقتصادي والجهاز الإداري حيث بلغ عدد المشاريع التنموية التي تمولها السلطة المركزية (١٢٦ مشروعاً) بتوظيفات استثمارية تبلغ (خمسة مليارات وتسعمائة وثلاثة وستين مليونا وأربعمائة واثنين وتسعين ألف ريال) وهي تمثل ٨٤,٥٪ من إجمالي التوظيفات المعتمدة في حين أن المشاريع التي تمولها السلطة المحلية بلغ عددها (١٥٩) مشروعاً بتوظيفات استثمارية مخصصة (مليار وستة وثمانين مليونا وستمائة واثنين وثلاثين ألف ريال) .

وبلغ عدد المشاريع الإنمائية في البرنامج الاستثماري للعام المالي ٢٠١١م لمديريات وادي حضرموت والصحراء (٢٨٥ مشروعاً) منها (٢٢١ مشروعاً) قيد التنفيذ في حين تم استحداث (٦٤ مشروعاً) جديداً وبلغ عدد مشاريع السلطة المركزية (١٢٦ مشروعاً) منها (١٢٣مشروعاً) قيد التنفيذ و(٣ مشاريع) جديدة وبلغ عدد مشاريع السلطة المحلية (١٥٩ مشروعاً) منها (٩٨ مشروعاً) قيد التنفيذ و(٦١ مشروعاً) جديداً ويمثل البرنامج الاستثماري للعام ٢٠١١م فرصة جديدة لتعزيز مبدأ المشاركة بين الدولة والجهات المانحة والمجتمعات المحلية للدفع بعجلة التنمية إلى الأمام.

وأشار التقرير الصادر عن مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي بوادي حضرموت الذي حصلت «الثورة» على نسخة منه إلى أن مشاريع البرنامج الاستثماري للعام ٢٠١١م عبرت عن التحول من حيث توزيعها بحسب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث حظي قطاع البنية التحتية باهتمام كبير حيث جاءت توظيفاته تمثل ٦٧,٦٪ ، يليه قطاع تنمية الموارد البشرية بأهمية نسبية ٢٤٪ ، وجاءت بقية القطاعات كقطاع الإدارة العامة والقطاعات الخدمية الحكومية على التوالي٣,٨٪ و ٣,٦٪ وتراجعت حصة القطاعات الإنتاجية حتى وصلت إلى ٠,٦٪ ،كما يلاحظ أن التمويل الحكومي احتل المرتبة الأولى من حجم المخصصات بنسبة قدرها (٥٢,٧٪) تلاه المصدر الخارجي بنسبة (٢٨,٦٪) وثالثا التمويل الحكومي المحلي (موارد السلطة المحلية بنسبة ١٥,٤٪) وأخيرا التمويل الذاتي بنسبة (٣,٣٪) ، وأوضح التقرير أن المخصصات الاستثمارية للقطاعات الإنتاجية اقتصرت على مشاريع قطاع الزراعة وتلك المخصصات تم اعتمادها للإنفاق على مشاريع الزراعة للسلطة المحلية بـ (٤٥,٦٦٥ مليون ريال).

وبلغ حجم المخصصات الإجمالية لقطاعات البنية التحتية لمديريات وادي حضرموت والصحراء للعام المالي ٢٠١١م (أربعة مليارات وسبعمائة واثنين وستين مليونا وتسعمائة واثنين وأربعين ألف ريال) أي ما نسبته ٦٧,٦٪ من مجموع التوظيفات المخصصة للعام ٢٠١١م مما يعكس اهتمام الحكومة ببناء القاعدة التحتية للاقتصاد الوطني وذلك لما تمثله البنية التحتية في بناء هيكل اقتصادي متجانس وقادر على رفع معدلات النمو الاقتصادية والاجتماعية حيث نجد أن قطاعات البنية التحتية تتمثل في" الكهرباء والمياه والصرف الصحي والبيئة والأشغال العامة والطرق والنقل .

ولفت التقرير إلى أن مشاريع البرنامج الاستثماري للعام ٢٠١١م تؤكد مواصلة التزام الحكومة بالمضي قدما نحو إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية يبرز ذلك بجلاء من خلال إعطائها الأولوية للمشاريع قيد التنفيذ ضماناً لاستكمالها وتشغيلها والاهتمام بالمشاريع النوعية التي تساهم في تنامي المؤشرات المرسومة في الخطة الخمسية الرابعة ٢٠١١-٢٠١٥م والاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر والاستراتيجيات القطاعية وإعطاء الأولوية للمشاريع الهادفة إلى تعزيز البناء المؤسسي للمجتمعات المحلية ومرافق السلطات المحلية ومواصلة الاهتمام بمشاريع البنية التحتية كعامل جاذب للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية والتوسع والإحلال والتجديد للمشروعات القائمة للحفاظ على بقائها واستمراريتها ورفدها بمستلزمات التشغيل والصيانة وزيادة الاهتمام بمشاريع تنمية الموارد البشرية والجهاز الإداري والوحدات الاقتصادية واستحداث مشاريع جديدة تركزت في قطاعات تنمية الموارد البشرية والادارية والاستيعاب الكامل لجمل المقترحات المقدمة من السلطات المحلية بالمديريات والتي تمولها عبر السلة المالية ذات الموارد المحلية.